



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة مصايد الأسماك

الدورة الرابعة والثلاثون

1-5 فبراير/شباط 2021

أبرز أوجه التقدم المحرز في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة

موجز

تقدّم هذه الوثيقة موجزًا لتحليلات تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة في عام 1995 (المدونة) والصكوك ذات الصلة، من جانب البلدان الأعضاء في المنظمة والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية، منذ آخر تقرير رُفع إلى لجنة مصايد الأسماك في عام 2018. وقد صادف عام 2020 الذكرى الخامسة والعشرين لصدور المدونة، ما أتاح فرصة لإجراء تحليل لاتجاهات التقدم المحرز في تنفيذ المدونة والصكوك المتصلة بها استنادًا إلى تقارير الأعضاء من خلال الاستبيان الخاص بالمدونة الذي يُجرى مرة كل سنتين. ويرد في هذه الوثيقة موجز لنتائج تحليل الاتجاهات.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

إن اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

- الأخذ علمًا بالتقدم المحرز في تنفيذ المدونة وإسداء المشورة بشأن كيفية معالجة الثغرات والقيود المشار إليها في ما يتعلق بمختلف مكونات المدونة، وفي هذا الصدد:
- الأخذ علمًا بنتائج تحليل اتجاهات تنفيذ المدونة والصكوك ذات الصلة؛
- والأخذ علمًا بدمج مؤشر هدف التنمية المستدامة في النظام القائم على شبكة الإنترنت وإسداء المشورة حول ما إذا كانت هناك من تحسينات ممكنة لتبسيط هذه العملية؛
- وتقديم توجيهات بشأن كيفية مواصلة توسيع وعميق تنفيذ المدونة.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Matthew Camilleri

مسؤول أول عن مصايد الأسماك (العمليات الدولية)

البريد الإلكتروني: matthew.camilleri@fao.org

أولاً- المقدمة

1- تنص المادة 4 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة في عام 1995، من بين جملة أمور أخرى، على أن تقدم المنظمة إلى لجنة مصايد الأسماك تقريراً عن تنفيذ المدونة. وهذا التقرير هو العاشر الذي أعدته أمانة لجنة مصايد الأسماك وتعرض فيه النتائج الرئيسية المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ المدونة بالاستناد إلى ردود الدول الأعضاء في المنظمة والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية على الاستبيان. ويرد، في وثيقة المعلومات التكميلية COFI/2020/INF.7 التي تتضمن جداول إحصائية تلخص ردود الأعضاء والمتاحة أيضاً على الموقع الإلكتروني للجنة مصايد الأسماك وفي الوثيقة COFI/2020/SBD.4 التي يجب أن تُقرأ بالاقتران مع وثيقة المعلومات، تحليل مفصل للمعلومات المقدمة، وبالتحديد تلك المتعلقة بأنشطة المدونة وتطبيقاتها على المستوى الوطني، فضلاً عن أنشطة الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية.

2- وكانت اللجنة قد أخذت علماً في دورتها الثالثة والثلاثين بمعدل الإجابة المرتفع على نحو غير مسبوق على الاستبيان الخاص بالمدونة لعام 2018، وشجعت الأعضاء على الحفاظ على هذا الالتزام بالإجابة. وعلاوة على ذلك، رحبت اللجنة بالتحسينات التي أدخلت على استبيان عام 2018 وطلبت إدخال المزيد من التحسينات على التطبيق القائم على الإنترنت وما يتصل به من أدوات لإدارة البيانات ومعالجتها، ودعت المنظمة إلى ضمان سهولة قراءة الاستبيان بجميع اللغات.

3- ودعت اللجنة المنظمة أيضاً إلى التشاور مع الأعضاء بشأن المسائل التي قد تتسم بطابع السرية من حيث استخدام البيانات والمعلومات القطرية المقدمة من خلال الاستبيان الخاص بالمدونة، مثل الإبلاغ عن مؤشر هدف التنمية المستدامة، إذ ينبغي أن يمنح الأعضاء صراحة الإذن بالإبلاغ عن التقدم المحرز على الصعيد الوطني.

4- واستجابة لطلب اللجنة في عام 2018، واصلت الأمانة تحسين النظام القائم على شبكة الإنترنت، باذلة جهوداً لتحسين سهولة قراءة الاستبيان بجميع اللغات. وعلاوة على ذلك، أُدمجت عملية التحقق من مؤشر هدف التنمية المستدامة في النظام القائم على الإنترنت، بما يضمن أن تستخدم في الإبلاغ عن النتائج على الصعيد الوطني فقط ولا غير درجات المؤشر التي تحقق منها العضو المعني.

5- وفي ما يتعلق بتقرير عام 2020، أجاب على الاستبيان¹ 119 من الأعضاء، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي² (60 في المائة من الأعضاء³)، أي بانخفاض قدره 7 في المائة بالمقارنة مع معدل الإجابة المرتفع على نحو غير مسبوق على استبيان عام 2018،

¹ أجاب الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الدول الأعضاء فيه، باستثناء الأقسام 19-2 و 19-3 و 20 و 21 و 41 و 51. وفي حالة القسمين 41 و 51، جاءت الإجابات من الاتحاد الأوروبي ومن الدول الأعضاء فيه على السواء.

² يشير لفظ "الأعضاء" في هذا التقرير في سياق تحليل الردود على الاستبيان فقط إلى أعضاء المنظمة الذين ردوا على الاستبيان والذين أخذت ردودهم بالاعتبار لدى تجميع التقرير.

³ جرى توزيع الاستبيان على الدول الأعضاء في المنظمة والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية بواسطة البريد الإلكتروني من خلال نظام معلومات الاستبيان الخاص بالمدونة في 16 يناير/كانون الثاني 2020. وقد أرسلت أربعة تذكيرات "للتسجيل" وثلاثة "للتسليم" بين 28 يناير/كانون الثاني 2020 و 26 مارس/آذار 2020. وأرسلت إشعارات إضافية بين 12 فبراير/شباط 2020 و 19 مارس/آذار 2020 لتمديد الموعد النهائي للإجابة من 12 فبراير/شباط 2020 إلى 26 مارس/آذار 2020.

غير أن سبعة أعضاء أجابوا هذا العام لم يجيبوا على الاستبيان من قبل، وهناك عضو آخر إضافي أجاب هذا العام لم يكن قد أجاب في السنوات العشر الأخيرة. ولوحظت زيادات طفيفة في معدل الإجابة بالمقارنة مع تقارير عام 2018 ضمن أقاليم آسيا وأوروبا وجنوب غرب المحيط الهادئ، إلا أن معدل الإجابة من إقليم أفريقيا انخفض من 30 في المائة في عام 2018 إلى 16 في المائة في عام 2020.

6- وأجاب على الاستبيان 36 من أصل 52 من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك⁴، ما يعكس زيادة قدرها 9 في المائة منذ تقرير عام 2018، وهذا أيضًا معدل إجابة قياسي الارتفاع من جانب الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك. وفي حالة المنظمات غير الحكومية،⁵ أجابت 13 منظمة، أي بزيادة منظمين اثنتين عن عام 2018.

ثانيًا - الإجراءات التي اتخذتها منظمة الأغذية والزراعة لدعم تنفيذ المدونة

7- تدعم منظمة الأغذية والزراعة تنفيذ المدونة بطرق متنوعة، بما في ذلك من خلال أنشطة البرنامج العادي والبرامج الميدانية. وتقوم المنظمة بانتظام بأنشطة موجهة لدعم تنفيذ المدونة، بما في ذلك عقد حلقات عمل إقليمية ووطنية لتعميق تنفيذ المدونة، فضلاً عن العمل الجاري لوضع مبادئ توجيهية تقنية وترجمة بعض المبادئ التوجيهية وتقديم المساعدة من أجل وضع خطط عمل وطنية. كما أعدت المنظمة عددًا من البرامج، على الصعيد الوطني والإقليمي دعمًا لتنفيذ خطط العمل الدولية والخطط التوجيهية والاستراتيجيات الطوعية، بغية مساعدة الأعضاء على زيادة قدرتهم على تطوير وإدارة قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لديهم وفقًا لأحكام هذه الصكوك التكميلية، بما في ذلك من خلال آليات إقليمية والتعاون الإقليمي.

⁴ الاتفاق بشأن حفظ طائري القطرس والنوء، هيئة مصايد أسماك آسيا والمحيط الهادئ، برنامج خليج البنغال - المنظمة الحكومية الدولية، هيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في آسيا الوسطى لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا والقوقاز، الهيئة الدولية لصيانة التونة زرقاء الزعانف، لجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي، لجنة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أفريقيا، COFREMAR، الهيئة الاستشارية الأوروبية للمصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية، لجنة مصايد أسماك المنطقة الوسطى الغربية لخليج غينيا، الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، هيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية، الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي، المجلس الدولي لاستكشاف البحار، هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، هيئة مصايد الأسماك النرويجية-الروسية المشتركة، هيئة حوض بحيرة تشاد، منظمة مصايد أسماك بحيرة فكتوريا، منظمة مصايد أسماك شمال غرب الأطلسي، هيئة الثدييات البحرية لشمال الأطلسي، منظمة صون أسماك السلمون في شمال الأطلسي، هيئة مصايد أسماك شمال شرق الأطلسي، هيئة الأسماك البحرية النهرية السريعة في شمال المحيط الهادئ، هيئة مصايد شمال المحيط الهادئ، منظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك، مركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا، منظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي، اتفاق مصايد الأسماك في جنوب المحيط الهندي، جماعة المحيط الهادئ، المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد أسماك جنوب المحيط الهادئ، هيئة مصايد الأسماك دون الإقليمية، هيئة مصايد أسماك جنوب غرب المحيط الهندي، هيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي، هيئة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ.

⁵ المنظمة الدولية لحياة الطيور، الائتلاف من أجل اتفاق عادل بشأن مصايد الأسماك، المكتب الأوروبي للصون والتنمية، الاتحاد الأوروبي لمربي الأحياء المائية، الممارسات الزراعية الجيدة العالمية، التحالف الدولي لجمعيات مصايد الأسماك، منظمة المركبات البحرية، الرابطة الدولية لاستدامة المأكولات البحرية، مجلس التوجيه البحري، شبكة تربية الأحياء المائية في وسط شرق أوروبا، المنظمة المعنية بالترويج للصيد الرشيد لأسماك التونة، صناديق بيو الاستثمارية الخيرية صناديق بيو الاستثمارية الخيرية، الاتحاد العالمي لنقابات العمال.

8- ومنذ تقديم آخر تقرير إلى اللجنة في عام 2018، نشرت المنظمة ثلاث مجموعات من الخطوط التوجيهية الفنية لدعم تنفيذ الأحكام الواردة في المدونة: تطوير تربية الأحياء المائية،⁹ تطوير الموارد الوراثية المائية: إطار للمعايير الأساسية⁶ في عام 2018؛ وتطوير تربية الأحياء المائية،⁸ توصيات بشأن الاستخدام الحكيم والرشيدي للأدوية البيطرية في تربية الأحياء المائية؛⁷ وعمليات الصيد،¹ الملحق 4، خطوط توجيهية لمنع وتقليل الصيد العرضي للثدييات البحرية في مصايد الأسماك الطبيعية. وقد أصبح العدد الإجمالي للخطوط التوجيهية الفنية في هذه السلسلة الآن 33.

ثالثاً- موجز عن التقدم المحرز في تنفيذ المدونة من جانب الأعضاء

9- أفاد الأعضاء جميعهم تقريباً عن وجود سياسات لديهم خاصة بمصايد الأسماك، وأفاد الأعضاء عموماً أنها تتفق إلى حدٍ كبير مع المدونة. وأفاد معظم الأعضاء الذين لديهم مصايد أسماك بحرية و/أو داخلية أنهم وضعوا ونفذوا خططاً لإدارة مصايد الأسماك. وفي حالة مصايد الأسماك البحرية، تتعلق أنواع الخطط الأكثر شيوعاً باستخدام نُهج تحوطية توفر هوامش محافظة للسلامة على مستوى صنع القرار وتقر بوجود عملية لتحديد "الموائل الهشة".

10- وبدأ أكثر من ثلاثة أرباع الأعضاء تنفيذ نُهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، واعتمد معظمهم إجراءات إدارية مناسبة ووضعوا أهدافاً إيكولوجية واقتصادية واجتماعية وأهدافاً على صعيد الحوكمة. كما أنشأ العديد من الأعضاء آليات للرصد والتقييم. ووضع ما يقرب من ثلاثة أرباع الأعضاء نقاطاً مرجعية مستهدفة لإدارة مصايد الأسماك وذكر معظمهم أنه جرى الاقتراب من نقطة مرجعية واحدة أو أكثر. وأفاد ما يقل عن نصف الأعضاء الذين وضعوا نقاطاً مرجعية مستهدفة عن تجاوز نقطة واحدة أو أكثر. وأفاد العديد من الأعضاء أن هناك، بخلاف النقاط المرجعية المستهدفة، مؤشرات أخرى تستخدم أيضاً في إدارة مصايد الأسماك لديهم. وكانت الإجراءات العلاجية الأكثر شيوعاً التي استُخدمت في حالات تجاوز النقاط المرجعية المستهدفة هي الحد من مجهود الصيد وزيادة أنشطة البحوث وتعزيز الرصد والمراقبة والإشراف.

11- وأفاد الأعضاء جميعهم تقريباً عن اتخاذهم خطوات لضبط عمليات صيد الأسماك داخل المناطق الاقتصادية الخالصة الخاصة بهم وخارجها. وقد حصل ذلك داخل هذه المنطقة عن طريق تعزيز تدابير الرصد والمراقبة والإشراف وخارجها إلى حدٍ كبير عن طريق برامج الترخيص الإلزامي.

12- ولا يزال الصيد العرضي والمصيد المرتجع مستمرين في مصايد الأسماك الرئيسية لدى معظم الأعضاء. وقد وضع أكثر من نصف الأعضاء ونفذوا برامج لرصدهما، ووجد ما يقرب من ثلاثة أرباع الأعضاء أنهما يساهمان في عدم الاستدامة وأفاد هؤلاء جميعهم أنهم ينفذون تدابير لتقليلهما إلى أدنى حدٍ.

13- وفي المعدل، أفاد الأعضاء أن معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة تشكل مصدر قلق أكثر قليلاً من المتوسط، في حين لا يتوفر سور قدر ضئيل من المعلومات عن معدلات فقدان المعدات. وأفاد نصف الأعضاء بأن لديهم متطلبات لوسم

⁶ www.fao.org/3/ca2296en/ca2296en.pdf

⁷ www.fao.org/3/ca7029en/CA7029EN.pdf

المعدات. وأبلغ بعض الأعضاء عن متطلبات وجود مرافق في الموانئ لاستقبال نفايات سفن الصيد وإعادة تدوير معدات الصيد القديمة.

14- ويجري تطوير تربية الأحياء المائية في معظم البلدان، غير أنه لدى نصف الأعضاء فقط أطر سياسية وقانونية ومؤسسية تمكينية وكاملة معدة خصيصًا لتربية الأحياء المائية. مع ذلك، اعتمد معظم الأعضاء مدونات أو صكوكًا لتعزيز الممارسات الرشيدة في تربية الأحياء المائية، وفي كثير من الحالات قام القطاع الخاص بذلك أيضًا. ومع أن ثلاثة أرباع الأعضاء يقومون بتنفيذ إجراءات للاضطلاع بعمليات التقييم البيئي ورصد عمليات تربية الأحياء المائية والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة لإدخال الأنواع الغريبة، إلا أن معظمهم يفيد أيضًا بأن هذه الإجراءات بحاجة إلى تحسين. كذلك اتخذ معظم الأعضاء تدابير لتعزيز ممارسات الاستزراع الرشيد للأحياء المائية دعمًا للمجتمعات الريفية ومنظمات المنتجين ومزارعي الأسماك.

15- ووضع ونفذ أقل من ربع الأعضاء الذين يمتلكون سواحل أطرًا سياسية وقانونية ومؤسسية تمكينية وكاملة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، في حين أن لدى حوالي نصفهم تقريبًا أطر عمل مطورة جزئيًا. وكانت النزاعات الأكثر شيوعًا التي أُفيد عنها في المناطق الساحلية هي النزاعات المتصلة بمعدات الصيد والنزاعات بين مصايد الأسماك الساحلية ومصايد الأسماك الصناعية، غير أن لدى معظم الأعضاء المعنيين آليات لحل تلك النزاعات.

16- ونُظِمَت السلامة الغذائية وضمان جودة الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك مكتملة وفعالة إلى حد كبير في ثلثي البلدان الأعضاء. وقد أفاد الأعضاء جميعهم تقريبًا أن خسائر ما بعد الصيد والهدر تشكل مشكلة لديهم، لكنهم جميعهم تقريبًا أفادوا عن اتخاذهم التدابير المناسبة للتقليل من هذه الخسائر إلى الحد الأدنى. كما طبقت على نطاق واسع تدابير لتحسين استخدام المصيد العرضي. وأفادت الغالبية الساحقة من الأعضاء أنه يمكن للمجهزين تتبع منشأ المنتجات السمكية التي يشترونها، لكن أقل من ثلث الأعضاء فقط أعلن أن المستهلكين يستطيعون ذلك. ورغم شيوع التسليم بأن تجهيز وتداول الموارد السمكية التي يتم اصطيادها بصورة غير مشروعة يمثل مشكلة، اتخذ الأعضاء جميعهم تقريبًا تدابير لمعالجة هذه المسألة، من خلال تعزيز الرقابة والتفتيش على مصايد الأسماك في أغلب الأحيان، وبدرجة أقل من خلال الضوابط الجمركية والحدودية وتنفيذ نُظُم لتتبع المنتجات.

17- وجرى تحديد حالة ما يصل إلى نصف الأرصد السمكية التي تستهدفها أساطيل الصيد لدى للأعضاء ويجمع ثلاثة أرباع الأعضاء الإحصاءات عن المصيد وجهد المصيد في الوقت المناسب وبشكل كامل وموثوق، مع أن أكثر من نصفهم يفيد عن افتقاره إلى العدد الكافي من الموظفين المؤهلين لتوليد البيانات اللازمة لدعم الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك. وتعدّ البيانات التاريخية وجمع البيانات روتينيًا ومسوح العينات في الموانئ ومواقع إنزال المصيد، مصادر البيانات الأبرز التي يستخدمها الأعضاء لوضع خطط إدارة مصايد الأسماك. وأفاد الأعضاء جميعهم تقريبًا أن الثغرات في البيانات تُضعف إدارة الموارد السمكية. رغم ذكر أنواع عديدة من الثغرات، إلا أن أغلبها كان يتعلق بحالة الأرصد السمكية. وذكر أكثر من نصف الأعضاء أنهم يرصدون روتينيًا حالة البيئة البحرية، فيما أفاد ثلاثة أرباع الأعضاء أنهم يجرّون بحوثًا لتقييم آثار تغير المناخ على مصايد الأسماك وللتنبؤ بهذه الآثار.

18- ويصطاد معظم الأعضاء الأسماك في المياه الخاضعة لولايتهم ويصطاد أكثر من النصف في أعالي البحار، في حين يقوم أقل من نصف الأعضاء بذلك في مياه خاضعة لولاية دول أخرى. وسمح معظم الأعضاء للسفن التي ترفع علمًا أجنبيًا بدخول

موانئهم واستخدامها، بينما يأذن أقل من نصف الأعضاء للسفن الأجنبية بالعمل في مياههم. وقد شرع نصف الأعضاء في إجراء تقييم أولي لقدرات الصيد، ووضع نصف هؤلاء خطة عمل وطنية لإدارة قدرات الصيد. وكان معدل مستوى تنفيذ أطر الحوكمة ذات الصلة متوسطاً إلى مرتفع. وأقر نصف الأعضاء بأن الإفراط في طاقات الصيد يمثل مشكلة، واتخذ هؤلاء جميعهم تقريباً خطوات للحؤول دون حدوث مزيد من الإفراط في طاقات الصيد، وذلك بصورة رئيسية من خلال نظم الدخول المحدود وتجميد عدد التراخيص و/أو السفن. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد معظم الأعضاء عن اتخاذ تدابير لخفض الإفراط في طاقات الصيد والحيلولة دون حدوث مزيد من الآثار السلبية لهذا الإفراط.

19- وعلى مر السنين، أسند الأعضاء أهمية متزايدة لتقييمات أرصدة أسماك القرش، ما أدى إلى وضع خطط عمل وطنية لصون أسماك القرش وإدارتها في العديد من البلدان الأعضاء. كما أوليت أهمية لتقييم أثر مصائد الأسماك على الطيور البحرية ووضع العديد من الأعضاء خطط عمل وطنية لخفض الصيد العرضي للطيور البحرية، حيثما كان ذلك مناسباً، وهم يطبقون أيضاً تدابير تخفيفية.

20- وتعتبر الأغلبية العظمى من الأعضاء أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يمثل مشكلة، وقد وضع ثلثا هؤلاء خطة عمل وطنية لمكافحةته. وأبلغ الأعضاء عن درجة تنفيذ متوسطة أو مرتفعة في ما يتعلق بالسياسات والتشريعات والأطر المؤسسية، إضافة إلى العمليات والإجراءات. وتشمل التدابير الأبرز التي اتخذها الأعضاء تحسين الأطر القانونية، وأيضاً تحسين سيطرة الدولة على الساحل والرصد والمراقبة والإشراف.

21- وأفاد الأعضاء عن تنفيذ الصكوك الدولية الملزمة المختلفة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار،⁸ والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء،⁹ واتفاقية تعزيز الامتثال.¹⁰ وبصورة عامة، أفاد الأعضاء عن مستويات تنفيذ متوسطة إلى عالية لأحكام هذه الاتفاقات في ما يتعلق بإطار الحوكمة الخاص بكلٍ منهم. كما أفاد بعض الأعضاء الذين ليسوا طرفاً في هذه الاتفاقات، أنهم أطلقوا عملية الانضمام إليها. ولوحظ أن الأعضاء الذين يمارسون الصيد في المياه العميقة في أعالي البحار يطبقون على نطاق واسع في أطر الحوكمة أحكام الخطوط التوجيهية الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة لإدارة مصائد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار.

22- ويقوم معظم الأعضاء بتنفيذ خطط وبرامج تتعلق بالاستراتيجيات المعنية بتحسين حالة مصائد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية والاتجاهات السائدة فيها، لا سيما من خلال تحسين جمع البيانات وتحليلها ونشرها.

23- ويواجه معظم الأعضاء بعض العقبات في تنفيذ المدونة، وترتبط هذه العقبات بصورة رئيسية بعدم كفاية موارد الميزانية والموارد البشرية. وتشمل الحلول الأولية التي حددها الأعضاء للتغلب على هذه القيود الحصول على مزيد من الموارد المالية والبشرية والتدريب وإذكاء الوعي وتحسين البحوث والإحصاءات والحصول على المعلومات. مع ذلك، الخطوط التوجيهية الفنية

⁸ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الصادرة في 10 ديسمبر/كانون الأول 1982

⁹ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه الصادر عن المنظمة في عام 2009

¹⁰ اتفاقية المنظمة لعام 1993 بشأن تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية

بشأن تنفيذ المدونة منتشرة على نطاق واسع بين الأعضاء، ولا سيما تلك المتعلقة بنهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك وإدارة مصايد الأسماك وتنفيذ خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

رابعاً- موجز أنشطة الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية دعماً لتنفيذ المدونة

الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك

24- دُعيت الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك إلى الإبلاغ عن عدد الأطراف المتعاقدة فيها حالياً وتراوحت الإجابات بين 2 و53، بمتوسط يبلغ 15 طرفاً متعاقداً لكل هيئة إقليمية أجابت على الاستبيان. ويوجد لدى أكثر من ثلث الهيئات الإقليمية ما بين واحد وثمانية من الأطراف غير المتعاقدة المتعاونة ولدى الثلثان مراقبون. والولاية الأساسية الأكثر شيوعاً للهيئات المجيبة هي إدارة مصايد الأسماك، يليها القيام بدور استشاري. وتغطي منطقة الاتفاقية لما يقرب من ثلثي الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك كلاً من المناطق الاقتصادية الخالصة والمناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، بينما يغطي ما يقرب من الثلث المياه الداخلية. وأفاد أكثر من نصف الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك التي أجابت على الاستبيان عن اعتماد تدابير ملزمة، بينما أفاد معظمها عن اعتماد تدابير غير ملزمة.

25- وتتضمن خطط الإدارة الراسخة لضمان الاستخدام المستدام للموارد المائية الحية في مصايد الأسماك البحرية بصورة رئيسية تدابير تتعلق بحظر أساليب وممارسات الصيد المدمر وضمان أن يتناسب مستوى الصيد مع حالة موارد مصايد الأسماك ومع ما يتيح تعافي الأرصد المستنزفة. وفي حالة مصايد الأسماك الداخلية، كانت العناصر الأكثر شيوعاً المرتبطة بخطط الإدارة هي حظر أساليب الصيد المدمر ومعالجة مصالح وحقوق صغار الصيادين وتوفير مشاركة أصحاب المصلحة في تحديد قرارات الإدارة.

26- وأفاد أكثر من نصف الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك عن اتخاذها خطوات لضمان ألا تجري عمليات الصيد ضمن مناطق اختصاصها إلا وفقاً لخطط إدارة مصايد الأسماك المعتمدة. وقد طبق ما يقرب من ثلاثة أرباع الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك النهج التحوطي في إدارة موارد مصايد الأسماك. وفي العامين الماضيين، اتخذ أو عزز ما يزيد عن نصف الهيئات التي أجابت على الاستبيان تدابير للحد من الصيد العرضي والمصيد المرتجع. والبيانات التاريخية، يليها جمع البيانات روتينياً ومسوح سفن الأبحاث، هي مصادر المعلومات الأكثر استخداماً من جانب الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك في عملية إدارة مصايد الأسماك.

27- وأفاد ثلثا الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك عن وجود تقديرات موثوقة لحالة الأرصد، وأفاد نصفها بأن هذه التقديرات كانت خلال السنوات الثلاث الماضية موجودة لما لا يقل عن 60 في المائة من الأرصد السمكية التي تعتبرها هذه الهيئات هامة. وأفاد أكثر من نصف الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك عن وضع نقاط مرجعية مستهدفة خاصة بأرصدة سمكية محددة. ومن هذه الهيئات، أفادت الأغلبية أنه جرى الاقتراب من واحدة أو أكثر من هذه النقاط، غير أن الأغلبية أفادت أيضاً أن واحدة أو أكثر من هذه النقاط قد تم تجاوزها. وكان الحد من مجهود الصيد هو الإجراء المطبق الأكثر شيوعاً عند تجاوز نقاط مرجعية مستهدفة. وكانت مؤشرات المصيد ومجهود الصيد هي البدائل الأكثر شعبية لاستخدام النقاط المرجعية المستهدفة.

28- ووضع ثلث الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك متطلبات لتنفيذ نظام رصد السفن لأسطول صيد الأسماك بكامله أو لجزء منه، وقد امتثل أعضاء الهيئات لغالبية هذه المتطلبات.

29- وبذل العديد من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك جهودًا على جبهات عدة وبطرق مختلفة للمساعدة على تنفيذ خطط العمل الدولية. وقد اتخذ أكثر من نصف الهيئات إجراءات لتعزيز وتطوير طرق مبتكرة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، إلى جانب تعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات بشأن السفن المنخرطة في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وأفاد ما يزيد عن الثلث قليلاً بأنها تقوم ببناء القدرات جنباً إلى جنب مع اتخاذ تدابير إدارة إقليمية للمساعدة على تنفيذ خطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد. وأفاد ما يزيد عن النصف قليلاً عن إجراء تقييمات لصون أسماك القرش وإدارتها للمساعدة على تنفيذ خطة العمل الدولية لصون أسماك القرش وإدارتها، واتخذ أقل من الثلث تدابير إدارة إقليمية للمساعدة على تنفيذ خطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة.

30- واتخذ أقل قليلاً من ثلث الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك التي أجابت على الاستبيان تدابير لضمان أن تكون لدى أعضائها إجراءات للممارسة الجيدة في عمليات تربية الأحياء المائية. وأفادت الهيئات التي اتخذت هذه التدابير، أن لدى أعضائها إجراءات للممارسة الجيدة في عمليات تربية الأحياء المائية، مع أنها جميعها تقريباً، على ما أفيد عنه، بحاجة إلى مزيد من التحسينات، لا سيما في ما يتعلق بالقدرات الفنية المؤسسية والأطر القانونية والتواتر الدوري وتوسيع نطاق التقييم.

المنظمات غير الحكومية

31- حددت المنظمات غير الحكومية وضع مبادئ لصيد الأسماك الرشيد وأنشطة مصايد الأسماك، ومبادئ ومعايير تنفيذ لسياسات صون الموارد السمكية، وإدارة مصايد الأسماك وتطويرها على أنها الأهداف الأهم للمدونة في سبيل تحقيق استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ومن بين المواضيع الجوهرية الثماني في المدونة وفي الخطوط التوجيهية الفنية بشأن الصيد الرشيد التي أصدرتها المنظمة، كانت الأولويات الرئيسية الثلاث التي حددتها المنظمات غير الحكومية هي إدارة مصايد الأسماك، وعمليات الصيد، والبحوث المتعلقة بمصايد الأسماك.

32- وكانت القيود الرئيسية إزاء تنفيذ المدونة التي حددتها المنظمات غير الحكومية تتعلق بضعف المؤسسات، والأطر السياسية و/أو القانونية المنقوصة، والمناخ الاجتماعي والاقتصادي الصعب. واقترح أن أهم الحلول هي تحسين البحوث والإحصاءات وإمكانية الحصول على المعلومات (و/أو استخدامها). كما اعتبرت المنظمات غير الحكومية التي أجابت على الاستبيان أن تنظيم و/أو استضافة حلقات العمل الوطنية والدولية وترويج المعايير المستندة إلى المدونة ونشر الكتب والمواد الإعلامية الأخرى هي أكثر السبل فعالية لجعل المدونة معروفة ومفهومة على نطاق أوسع.

33- ووفقاً للمنظمات غير الحكومية، كانت التدابير الأكثر شيوعاً التي تتخذها البلدان و/أو الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك في خطط إدارة مصايد الأسماك البحرية والداخلية القائمة هي حظر أساليب وممارسات الصيد المدمّر، ومعالجة مسألة حماية الأنواع المهددة بالانقراض، والاستجابة لمصالح صغار الصيادين وحقوقهم.

34- واعتبر معظم المنظمات غير الحكومية أن البلدان تفتقر إلى الإجراءات الكافية للممارسة الجيدة في عمليات تربية الأحياء المائية. ورأت المنظمات غير الحكومية التي لديها هذا النوع من الإجراءات أن هناك حاجة إلى إدخال تحسينات.

35- وكانت المنظمات غير الحكومية منخرطة جميعها في الجهود الرامية إلى المساعدة على تنفيذ خطط العمل الدولية. وانطبق ذلك بشكل خاص على خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه التي أفاد المجيبون على الاستبيان بأنهم ساعدوا على تنفيذها، وأفاد معظم المنظمات غير الحكومية أيضًا عن المشاركة في تنفيذ خطة العمل الدولية لإدارة قدرات الصيد.

خامسًا- الاتجاهات الموجزة: 25 عامًا من تنفيذ المدونة

36- منذ أن اعتمد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في عام 1995 مدونة السلوك، قامت المنظمة، وفقًا للمادة 4-2 من المدونة، برصد التقدم المحرز في تنفيذها والصكوك المتصلة بها من خلال استبيان يجري كل سنتين، وقدمت تقريرًا للجنة مصايد الأسماك بالنتائج التي تم التوصل إليها. وقد تعاونت بفعالية مع المنظمة في هذا العمل وعلى مدى 25 عامًا من وجود المدونة دول عديدة ومنظمات دولية ذات صلة، سواء أكانت حكومية أو غير حكومية. وعلى مر السنين، تباينت البلدان والمنظمات المجيبة من حيث العدد والتكوين، وفي بعض الأحيان كانت المعلومات المقدمة في الاستبيان غير كافية لعكس حالة التنفيذ الكاملة على المستوى العالمي. ولكن استنادًا إلى الإبلاغات الذاتية الواردة في هذا الاستبيان، برز بعض الاتجاهات في ما يتعلق بكيفية تطبيق مبادئ المدونة ومعاييرها التي تنطبق على صون وإدارة وتطوير مصايد الأسماك جميعها على مر السنين.¹¹ ويقتصر تحليل الاتجاهات على الردود التي قدمتها الدول.

37- وظلت أهداف المدونة الأعلى مرتبة ثابتة نسبيًا على مدى السنوات الخمس والعشرين، إذ بقي الأعلى مرتبة في معظم السنوات الهدف (1) إرساء مبادئ الصيد الرشيد، مع الأخذ بالاعتبار جميع ما يرتبط بها من جوانب بيولوجية وتكنولوجية واقتصادية واجتماعية وبيئية وتجارية؛ يليه الهدف (2) إرساء مبادئ ومعايير لتنفيذ سياسات صون الموارد السمكية وإدارة مصايد الأسماك وتطويرها، والهدف (3) ترويج مساهمة مصايد الأسماك في تحقيق الأمن الغذائي وجودة الأغذية مع إعطاء الأولوية للاحتياجات التغذوية للمجتمعات المحلية.

38- وبحلول عام 2020، أفاد الأعضاء جميعهم تقريبًا أن لديهم سياسات لمصايد الأسماك، وفي المتوسط أفاد الأعضاء أن هذه السياسات تتفق إلى حد كبير مع المدونة. وتفاوتت النسبة المئوية للأعضاء الذين أفادوا أنهم أعدوا خططًا لإدارة مصايد الأسماك لما تحدّد لديهم من مصايد أسماك بحرية و/أو داخلية، لكنها ظلت مرتفعة على مر السنين، مع ارتفاع النسب المئوية للمصايد البحرية بالمقارنة مع تلك الخاصة بالمصايد الداخلية. وبالإمكان ملاحظة بعض الاتجاهات الإيجابية في إدارة مصايد الأسماك خلال العقد الماضي: فقد أفاد عدد متزايد من الأعضاء أنهم بدأوا تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك وأنهم وضعوا نقاطًا مرجعية خاصة بأرصدة محددة.

¹¹ تنص المدونة على مبادئ ومعايير قابلة للتطبيق لحفظ مصايد الأسماك كافة وإدارتها وتطويرها (المادة 1-3)

39- وعلى مدى العقدين الماضيين، أفادت نسبة مئوية متزايدة من الأعضاء أنهم يتخذون تدابير لمراقبة عمليات الصيد التي تقوم بها السفن التي ترفع علمهم ضمن المناطق الاقتصادية الخالصة وخارج هذه المناطق، وإن تقلبت هذه النسبة. وفي السنوات الأخيرة، أفاد الأعضاء جميعهم تقريباً أنهم اتخذوا تدابير مناسبة. وبالإمكان ملاحظة الزيادة بخاصة في إبلاغ الأعضاء عن مراقبة عمليات الصيد في المياه الواقعة خارج نطاق ولاياتهم الوطنية واتخاذ التدابير اللازمة لضمان الإبلاغ عن أنشطة الصيد التي تقوم بها سفنهم ورصدها وكفالة أن تنفذ هذه الأنشطة بطريقة مسؤولة. وعلى مدى العقد الماضي، أُفيد باستمرار أن أهم التدابير المتخذة خارج المناطق الاقتصادية الخالصة هي الترخيص الإلزامي بالعمل خارج المنطقة الاقتصادية الخالصة، وتدابير الرصد والمراقبة والإشراف المعززة، ودفاتر السجلات اليومية الإلزامية.

40- وتقوم تربية الأحياء المائية بدور متزايد في تزويد الأسماك للاستهلاك البشري وخفض الضغط على المصايد الطبيعية. وعلى مدى العقد الماضي، أفادت البلدان جميعها تقريباً عن وجود تربية الأحياء المائية لديها. غير أن وضع أطر سياساتية وقانونية ومؤسسية لم يواكب النمو السريع لهذا القطاع، إذ أفاد أقل من نصف الأعضاء فقط عن وضع أطر كاملة وتمكينية إلى حدٍ كبير. مع ذلك، اعتمد الأعضاء بشكل متزايد مدونات أو صكوكاً لتعزيز الممارسات الرشيدة لتربية الأحياء المائية، بل بالإمكان ملاحظة قدر أكبر من التقدم في القطاع الخاص على مدى العقدين الماضيين.

41- ويمكن ملاحظة اتجاهات تناقص على مدى العقد الماضي في وضع أطر سياساتية وقانونية ومؤسسية كاملة وتمكينية إلى حدٍ كبير للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ومنذ اعتماد المدونة، ظلت أهم أنواع النزاعات التي تنشأ بين مصايد الأسماك وغيرها من الأنشطة في المناطق الساحلية ثابتة إلى حد كبير، وكانت النزاعات الأعلى مرتبة هي تلك القائمة بين مصايد الأسماك الساحلية ومصايد الأسماك الصناعية وبين أنواع معدات الصيد.

42- وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، وفقاً لما أفاد عنه الأعضاء، جرى أكثر فأكثر تطوير نظم سلامة الأغذية وضمان الجودة للأسماك والمنتجات السمكية، وإن مع تقلبات بين السنوات المختلفة. ويؤكد هذا الاتجاه أهمية معايير السلامة والجودة للتجارة الدولية في الأسماك والمنتجات السمكية. ومنذ عام 2000، أفاد عدد متزايد من المجهين عن اتخاذ تدابير لمعالجة الفاقد والمهدر بعد المصيد، وللقيام على تجهيز الموارد السمكية التي يتم اصطيادها بصورة غير قانونية والاتجار بها.

43- وعلى مدى السنوات العشرين الماضية مجتمعة، لا يمكن ملاحظة اتجاه واضح للنسبة المئوية للأرصدة السمكية الهامة لمصايد الأسماك الوطنية التي أفاد الأعضاء أنهم حصلوا على تقديرات موثوقة عن حالتها، وإن كانت هناك تقلبات بين السنوات. وفي المتوسط، أجاب الأعضاء أن الأرصدة التي تتوافر عنها تقديرات قد مثلت باستمرار أقل قليلاً من نصف الأرصدة الوطنية الرئيسية على مدى الفترة بأكملها. لكن كانت هناك فوارق ملحوظة في النسب المئوية بين مناطق العالم المختلفة في هذه الفترة. وعلى مدى العقد الماضي، ظلت البيانات عن حالة الأرصدة تشكل الثغرة الأهم في البيانات اللازمة لإدارة موارد مصايد الأسماك، تليها بيانات النظام الإيكولوجي وبيانات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه القضاء عليه و/أو بيانات الرصد والمراقبة والإشراف وبيانات المصيد وبيانات مجهود الصيد.

44- ومنذ اعتماد المدونة، وضعت في إطارها خطط عمل دولية لدعم هدف تحقيق مصايد الأسماك الرشيدة والمستدامة. وقد وجهت خطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد لعام 1999، وخطة العمل الدولية لصيانة أسماك القرش وإدارتها لعام 1999، وخطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصايد الخيوط الطويلة لعام 1999، وخطة العمل

الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه لعام 2001، عددًا متزايدًا من الأعضاء لإجراء تقييمات ووضع خطط عمل وطنية لمعالجة القضايا المتصلة بقدرة الصيد المفرطة، وانخفاض وفرة العديد من أنواع أسماك القرش المستغلة، ونفوق الطيور البحرية، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

45- وبحلول سبتمبر/أيلول 2020، كان 167 عضوًا والاتحاد الأوروبي قد صادقوا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أو قبلوا بها أو انضموا إليها.¹² وقد أصبح 41 عضوًا والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الدول الأعضاء فيه، أطرافًا في اتفاق الامتثال،¹³ وصادق 66 عضوًا والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الدول الأعضاء فيه، على الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه أو قبلوا به أو انضموا إليه.¹⁴ وبوجود 67 طرفًا في الاتفاق حاليًا، يتبين أن معدل الانضمام إليه هو أسرع وتيرة انضمام إلى الصكوك الدولية الملزمة في مجال مصائد الأسماك المتعلقة بالمدونة.

46- ولدى تنفيذ المدونة، واجه معظم الأعضاء باستمرار بعض القيود على مدى العقدين الماضيين، وكان القيد الأعلى مرتبة يتعلق بعدم كفاية الميزانية وعدم كفاية الموارد البشرية، ومنذ عام 2010 تزايد هذان القيدان أهمية. وتبعت ذلك باستمرار على مدى العقد الماضي القيود المتعلقة بالأطر السياسية و/أو القانونية غير المكتملة وبعدم كفاية البحوث العلمية والإحصاءات والحصول على المعلومات. وكانت الحلول الأساسية التي حدّدها الأعضاء للتغلب على هذه القيود هي الحصول على المزيد من الموارد المالية والبشرية والتدريب ورفع سوية الوعي وإجراء تحسينات في البحوث والإحصاءات والحصول على المعلومات.

¹² اتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخة في 10 ديسمبر/كانون الأول 1982

¹³ اتفاقية المنظمة لعام 1993 بشأن تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية

¹⁴ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه الصادر عن المنظمة في عام 2009